الخطاب المعجمي

■ ***د. عبد الغني أبو العزم***
كلية الآداب - الدار البيضاء

يعد الخطاب المعجمي، خطاباً معرفياً بامتياز، يسعى لسبر أغوار معاني الكلمة، إيتمولوجياً وتجريدياً وحقيقياً ومجازياً، في محاولة لاكتشاف مجمل دلالاتها في سياق استعمالاتها، مما يساعد المتلقي على ترسيخ المعرفة اللغوية لفهم النصوص المتداولة في مجمل الكتب على اختلاف أنواعها وأجناسها.

لا شك أن هذه الرؤية المعرفية اللغوية تطرح إشكالات عديدة فيما يخص إيجاد معجم يتلاءم معها، ويساير أهدافها لتحقيق ماهية الخطاب المعجمي، وهي إشكالات متوازية، ومتقابلة ومكملة وروافد، لكونها تعد من ركائز الإنجاز المعجماتي، وقد صاحبت التفكير المعجمي منذ بدايته، وعرفت تطوراً تصاعدياً عبر مراحل التاريخ اللغوي، لذا يمكن إجمال ركائز الإنجاز المعجماتي فيما يلي:

- ترتيب المداخل
- التعريفات
- المدونة اللغوية
- الاستشهادات

إن ما يعطي قيمه متميزة لأي خطاب معجمي، يتجلى في استثماره لكافة التراكمات المعجمية، والإضافات المتعددة في ضوء الركائز المشار إليها، وأن يكون منفتحاً على مجمل الإنجازات اللغوية والعلمية والأفكار الجديدة والألفاظ المستحدثة لكي يتمكن من إغناء عمله المعجمي الخاضع دوماً إلى التجديد والتطور.

وإذا نظرنا إلى تاريخ المعاجم بصفة عامة، والمعاجم العربية بصفة خاصة، فإننا نجدها لم تثبت على صيغة ما، إذ عرفت تعدد صيغها وأنواعها، ولأن ما كان يميز التراث اللغوي العربي القديم هو اهتمامه المتزايد بإيجاد صيغة مثلى لخطاب معجمي دال، وهذا ما يفسر اختلاف أساليبه ومناهجه عبر تاريخه الطويل، وتنوع أصنافه بدءاً من الرسائل اللغوية ومعاجم الألفاظ، ومعاجم الموضوعات، ومعاجم المؤلفين والفقهاء والأعلام ومعاجم الجغرافيين والأطباء، وما له علاقة بالأعشاب والأدوية والحيوانات، وانتهاء بمعاجم اللغة انطلاقاً من المدرسة الخليلية التي كان همها محصوراً في حصر مفردات اللغة، مستعملها ومهملها، ومروراً بكل المعاجم التي كانت تسعى إلى إيجاد ترتيب ملائم لطبيعة اللغة، وما اكتنفه من إشكالات ظلت حاضرة في الفكر المعجمي، إلى أن استقر على ضرورة اعتماد الترتيب الألفبائي، وإن اختلفت مساراته وتعددت توجهاته.

يحتل التراث المعجمي العربي القديم حيزاً مهماً في الثقافة العربية، وشكل عبر مساره محطات مشعة، وفي زمن كان الاعتماد على الذاكرة والمحفوظات، وما كان متوفراً من مراجع لغوية وأدبية، وضمن شروط صعبة جداً، ولا شك أن القيمة العلمية لهذا التراث، جعلت أغلب المعاجم العربية متشابهة، ينهل بعضها من بعض دون مزيد إلا ما نذر، الأمر الذي جَمَّدَ طبيعة الخطاب المعجمي، وبدلا من أن يصبح جوهره قائماً على التحول والتغيير والتجديد تحول إلى ثابت وساكن، مع العلم أن هناك فراغات لم تملأها المعاجم العربية القديمة، وما حاط بها من نقص في ما يخص مفردات العلوم ومصطلحاته، وما هو متداول في نصوص مستجدة.

توضح هذه المفارقة على وجود عطب في مفهوم الخطاب المعجمي، استمر قائماً ولم تتم معالجته لحد الآن.

إذا كانت المداخل المعجمية (macrostructure) تشكل الإطار العام لمحتوى المعجم حسب لغة متكلميه، فإن جل المعاجم العربية لا تتضمن مداخل اللغة التي يتكلمها العرب، ناهيك عن المصطلحات العلمية المتداولة، إذ من دونها يفقد المعجم أداته الصلبة، أي ماهية خطابه، مما يجعل متلقيه بعيداً عن فهم ما هو بحاجة إليه، وينعكس الأمر جلياً على محتوى المعلومات المقدمة بالنسبة لكل مدخل من مداخل المعجم، أي ما يعرف بـ (microstructure).

إذا فَقَدَ أي معجم هاتين الخاصيتين، فإنه يفقد بالضرورة ماهية خطابه، وهذا ما يدفعنا إلى القول من دون مبالغة إننا لا نملك أي معجم حديث يستحق هذه التسمية، يمكن أن نضاهي به

مستوى بعض المعاجم الأوروبية، وإذا كنت قد أشرت إلى أن المكتبة العربية أنجزت معاجم تراثية موسوعية غنية بمادتها اللغوية، وسعت إلى استقصاء جل الألفاظ في ضوء استعمالاتها فلأن ما ألف بعدها لم يخرج عن نطاقها، بل ظل يسبح في محيطها.

يمكن في هذا الصدد استثناء مثلا **المنجد** الذي نهل من **القاموس المحيط** باعتباره مرجعه الأساس، وقد أضاف في طبعاته الأخيرة عدداً محدوداً من المصطلحات والكلمات الجديدة، ومعجم **الوسيط** الذي نهل بدوره من **لسان العرب**، محافظاً على نسق ترتيب المادة اللغوية حسب اشتقاقاتها، وتمكن بدوره من إدخال عدد محدود من الألفاظ الحضارية والمصطلحات الحديثة والمولدة والمعربة، وإلى جانب هاذين المعجمين، هناك معجم **المرجع** لعبد الله العلايلي الذي لم يكتمل، ومعجم **الرائد** لمسعود جبران **والمعجم العربي الحديث** للجر خليل، مع ضرورة الإشارة هنا إلى أن هذه المعاجم التي أشرت إليها لم تعرف أي تجديد أو تغيير في محتواها، أي أن كل طبعة جديدة من طبعاتها تخلو من أي إضافة أو تصحيح أو مراجعة، وأي معجم لا يتجدد في كل سنة أو على الأقل في كل سنتين يعتبر معجماً متجاوزاً بالضرورة.

أقول إذا ما استثنينا هذه المعاجم المذكورة أعلاه بما لها وما عليها، فإن المكتبة العربية ما زالت بحاجة إلى معجم حديث حسب المواصفات المعجمية التي يتطلبها الخطاب المعجمي في ضوء الأسس الحديث للمعجماتية.

لا تعطى أي قيمة علمية للخطاب المعجمي في غياب معجم شامل لألفاظ اللغة العربية قديمها وحديثها، القديم، لكون عدد هائل من الكتب التراثية دينية وفقهية وصوفية وفلسفية، ونصوص أدبية نثراً وشعراً، مازال متداولاً في أغلب أوساط قراء العربية، ناهيك عن تداولها في المقررات المدرسية والجامعية، الحديث، لأن ما يتم تداوله من ألفاظ مستحدثة، في ميادين العلوم والإعلام يجب بالضرورة أن يعرف طريقه للمعجم ليستقيم مفهوم الخطاب المعجمي، وليلبي حاجة المتلقين للمعرفة.

يرتكز الخطاب المعجمي على ضرورة الاشتغال في ضوء مدونة لغوية، ولو في غياب معجم تاريخي للغة العربية، باعتباره أم المعاجم، والركن الأساس للتأليف المعجماتي؛ ولا شك أن غياب هذا المعجم يعد شرخاً هائلاً في الفكر اللغوي العربي، حيث يفقد الخطاب المعجمي بعض ركائزه.

تعتبر المدونة قاعدة الإنجاز المعجماتي لا في ما يمس متواليات المداخل، بل ما يرتبط بها

موضوعياً، أي طريقة عرضها تعريفاً من جهة، وإيراد سياقات أو عبارات أو أمثلة مسكوكة أو متلازمات من جهة أخرى، وبذلك فإن المدونة في شموليتها تتيح اختيار شواهد أدبية، للتعامل مع كل مادة من مواد المداخل، لأن كل مادة أيَّ مدخل تعد نصاً معجمياً قائم الذات، حيث يتضمن عدداً من المفردات تحتاج بدورها إلى شروح وتفسير، وهذا ما يخضع المدونة إلى محك جديد، إذ إن غيابها يشكل عطباً معجمياً، يفقد الخطاب المعجمي خاصيته، لكونها تتيح للمعجماتي إمكانية استقصاء مفردات اللغة قديمها وجديدها.

الخطاب المعجمي واللسانيات:

تتيح اللسانيات بجمع فروعها للمعجماتي إمكانية تقعيد بعض مظاهر الخطاب المعجمي، مما يجعله بالضرورة يبحث عن نظرية ملائمة وسطية بين اللسانيات وصناعة المعجم لمسايرة تطورات الأبحاث اللغوية والوصول إلى نموذج أمثل، وبالأخص ما يتعلق بكل الدراسات اللسانية المهتمة باللغة المستعملة والمتداولة التي ينبغي أن تعرف طريقها إلى المعجم للخروج به من النمطية التقليدية، أو ما يعرف باللغة الفصيحة، دون الخروج عن القواعد اللغوية المتعارف عليها، وإذا كان التمييز بين اللغة المستعملة (الدارجة) واللغة الفصيحة ضرورة علمية، فإن ذلك لا يعني إبعاد اللغة الوسطية والصحفية، وما أصبح متداولاً من عبارات جديدة معاصرة وكلمات تقنية ومصطلحات عامة دخيلة ومحدثة، وما تم اقتراضه من اللغات الأجنبية بحكم تداوله وشيوعه، مما يفرض الانتباه إلى المستعمل من اللغة دون إهمال الاستعمال الجيد لها وإبعاد ما لم يعد مستعملا من اللغة العربية القديمة، وما اختفى من نصوصها.

ونظرا لكون مجال استعمال اللغة العربية يتسع لأقاليم وأقطار عديدة، فإن المعجم من المفروض أن يقوم باستقصاء لأوجه استعمالاتها وخصوصياتها والانفتاح عليها، مما يدعو إلى حضور نصوص علمائها وكتابها وصحفييها بمنظار تواترها وشيوعها.

وهذا ما يدعو إلى استقصاء المدونة المعتمدة، سواء تلك التي يتم استخلاصها عبر الأجهزة المعلوماتية، أو تلك التي يتم اختيارها واختبارها من نصوص أدبية حسب تواترها وتوزيعها، ولا يوجد لحد الساعة معجم عربي اعتمد هذه التوجهات، ناهيك أن التعريفات التي ينبغي اعتمادها عليها أن تخضع بدورها إلى تجديد صياغتها حسب تطور معارف العلوم، وإحداث

قطيعة مع التعريفات العامة والملتبسة وذات الاحتمالات، وذلك من أجل أن يتحول الخطاب المعجمي إلى أداة معرفية.

إن ما يعطي للتعريفات وجاهتها وقيمتها المعرفية يتجلى فيه ضرورة استنباطها من الاستشهادات المقدمة والمستخرجة من نصوص الأدباء، أي ما يعرف بالتفسير الإيضاحي بالأمثلة.

تعد الاستشهادات الأدبية المستخرجة من المدونة مرآة صافية للمعجم، لكونها مستقاة من كتابات كتاب لهم معرفة باللغة واستعمالاتها، ويعرفون آليات اشتغالها، مما يعطيها قيمة أدبية ولغوية، بالإضافة إلى الأمثال وصيغ المتلازمات، أو العبارات المتداولة عبر العصور التي قد لا يصادفها المعجماتي في المدونة. أي كل ما من شأنه إيضاح الاستعمال لإظهار الدلالات المتعددة للكلمة في صياغاتها المتنوعة، وهذا التوجه هو ما يعطي للخطاب المعجمي وجاهته لغة وأدباً ومعرفة، عندما يحيط بأسرار اللغة العربية قديمها ومحدثاتها، وكل بدعة في هذا الصدد ليست ضلالة، ويمكن القول إن غياب المعجم المبتكر والخاضع للتجديد والمستوعب لطبيعة اللغة المتجددة يجعل الخطاب المعجمي فاقداً لكل دلالتها ومراميه، أي :

- معرفة اللغة معرفة دقيقة في سياق استعمالها.
- معرفة معاني المفردات ودلالاتها المتعددة.
- معرفة تطورها وما جد منها.
- معرفة الترادف والتضاد للمفردات
- معرفة مصطلحات العلوم الإنسانية والتقنية.

وبالتأكيد فإن هذه المعرفة لا يمكن تحقيقها إلا بواسطة معجم ديناميكي وعملي، مفاتيحه سهلة الاستعمال، لكون إنجازه تم حسب الشروط المعجماتية، وقد مر من التحري والتحقيق والتنقيب والاستقصاء، وهذا بالضبط ما تنتظره اللغة العربية لنقل خطابها المعجمي عبر مداخل اللغة.